اجتهادات
مواجهة أم احتواء؟

مازالت إدارة جو بايدن فى حيرة من أمرها. مفاجأة وصول حركة طالبان إلى كابول بأسرع مما توقعته يزيد الارتباك الذى لا يخفى فى طريقة تعاطيها مع الانسحاب منذ أن بُدئ فى تنفيذه. ليس واضحًا بعد السياسة التى ستتبعها تجاه حكومة طالبان المرتقبة. تشكيلة هذه الحكومة قد تؤثر فى اتجاه السياسة الأمريكية. حكومة طالبانية خالصة تختلف عن حكومة يشارك فيها آخرون. ولكن المُحدد الأكثر أهمية هو نوع النظام السياسى الذى ستُشكل هذه الحكومة فى إطاره؟ ومن ثم اتجاهاتها بشأن قضايا داخلية يعنى بها الأمريكيون، والغرب عمومًا، لأن سياستها الخارجية ستكون حذرة لفترة ما على الأقل. وتُفيد التقارير الواردة من واشنطن عن النقاش فى داخل إدارة بايدن وجود اتجاهين، يرى أحدهما أن طالبان لم ولن تتغير، ويحث على الاستعداد لمواجهة ضدها. فيما يُفضل الثانى السعى إلى احتوائها عبر مزيج من الضغوط والمُغريات. يتقاطع موقفى الاتجاهين عند مسألة العقوبات الاقتصادية التى صارت أداة رئيسية فى السياسة الخارجية الأمريكية فى العقود الثلاثة الأخيرة بصفة خاصة.

ولهذا، كان أول ضغط بدأت إدارة بايدن فى ممارسته هو تجميد أموال حكومة أفغانستان السابقة فى المصارف الأمريكية، برغم أنها حق للشعب وليست ملكًا لأى حكومة. ويبدو أن استخدام الأداة الاقتصادية للضغط على طالبان سيكون قاسمًا مشتركًا فى سياسات الدول الغربية، سعيًا إلى استغلال ميراث الاحتلال الذى ترك الاقتصاد الأفغانى شديد الهشاشة ومعتمدًا على المساعدات الأمريكية وغيرها. وإذا استمر هذا الاتجاه، دون

ضوابط تتطلب تفكيرًا رشيدًا لم نر مثله من قبل فى التعامل مع أفغانستان، ربما يجعل المواجهة هى الاحتمال الأقرب، والأقل جدوى إزاء أخطار قد يكون السعى إلى الاحتواء أجدى فى الحد منها. لن تُسقط العقوبات الاقتصادية طالبان، لأن الشعب الأفغانى هو الذى يتحمل أعباءها. وستجد طالبان لدى الصين وروسيا وإيران ما يُعوَّضها، وقد يكون أكثر فائدة لأفغانستان، إلى جانب عائدات الرسوم التى ستحصل عليها عندما تستقر حركة التجارة عبر الحدود التى تُسيطر عليها كلها الآن، انتظارًا لحصاد استثمارات صينية متوقعة فى الأجل القريب، وأخرى ممكنة فى وقت غير بعيد.